

Distr.: General  
9 August 2018  
Arabic  
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد ويسون . . . . . (أنتيغوا وبربودا)

المحتويات

مسألة الصحراء الغربية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-09636 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٥ .

### مسألة الصحراء الغربية (تابع) (A/AC.109/2018/17)

لاستقرار المنطقة المغربية وتقدمها وتكاملها. ويجب أن يكون الشعب الصحراوي قادراً على التعبير عن إرادته الحرة في استفتاء عادل.

٥ - السيدة جوزيف (سانت لوسيا): قالت إن حل النزاع الذي طال أمده حول الصحراء الغربية سيزيد من استقرار المنطقة وأمنها. ورحب وفد بلدها بإصدار مجلس الأمن للقرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، الذي أكد على ضرورة إحراز تقدم نحو حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء الغربية يستند إلى حل وسط. كما رحبت بتعاون المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وأيدت سانت لوسيا جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي لحل النزاع ورحبت بالجهود المغربية الرامية إلى زيادة تنمية المنطقة وخلق فرص عمل فيها.

٦ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن وفد بلده ملتزم بإنهاء استعمار جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي البالغ عددها ١٧ إقليمًا على أساس كل حالة على حدة. وفي حالة الصحراء الغربية، فإن من المهم الاستماع إلى جميع أصحاب المصلحة؛ وقد حظيت الفرصة التي أُتيحت لسماع مقدمي الالتماسات في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ في غرينادا بالتقدير في هذا الصدد. ورحب وفد بلده بمبادرة مجلس الأمن التي قرر فيها إدراج المسألة على جدول أعماله بشكل دائم إلى حين التوصل إلى حل، وأيد تأييدًا تامًا عمل الأمين العام ومبعوثه الشخصي ومجلس الأمن لإيجاد حل سياسي دائم ومستدام لمسألة الصحراء الغربية. وقال إن وفد بلده يشجع المغرب على مواصلة توفير الشروط اللازمة لإحراز التقدم وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعب الصحراء الغربية.

٧ - السيدة تاريمبا (المراقبة عن زيمبابوي): قالت إن الشعب الصحراوي يتمتع بحق تقرير المصير. وحيث إن قرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١) قد دعا بوضوح إلى إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير، فإن خطة التسوية التي وقعها الطرفان في عام ١٩٩١ لإجراء الاستفتاء يجب تنفيذها دون شروط ودون إبطاء. ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي زيادة الجهود المبذولة لتسهيل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين.

٨ - وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تمهد المشاورات الجارية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن مسألة الصحراء الغربية الطريق لاستئناف المحادثات بين الطرفين. وفي هذا الصدد، أعرب وفد بلدها عن تأييده للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام

١ - السيد بوقدوم (المراقب عن الجزائر): قال إن الجزائر قد آوت على مدى أكثر من ٤٠ سنة مئات الآلاف من اللاجئين من الصحراء الغربية وأنها لن تألو جهداً في الدفاع عن القضية العادلة للشعب الصحراوي.

٢ - وأضاف قائلاً إن النزاع في الصحراء الغربية نزاعٌ من أجل إنهاء الاستعمار، والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، هي الممثل الشرعي الوحيد للإقليم، في مواجهة مع المملكة المغربية. ويجب حل النزاع من خلال التنفيذ الكامل والعادل والحر لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وقد خلصت محكمة العدل الدولية والبعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ والعديد من قرارات مجلس الأمن إلى أن الشعب الصحراوي يحق له تقرير المصير، وينبغي نشر هذا الاستنتاج على الموقع الشبكي للجنة.

٣ - وقال إن الحالة في الصحراء الغربية هي أيضا مسألة أفريقية، والاتحاد الأفريقي ملتزم بإنهاء الاستعمار في الإقليم، بعد أن توسط في خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة عام ١٩٩١ والتي دعت إلى إجراء استفتاء على تقرير المصير. وأعرب عن ترحيب الجزائر بالمشاورات بين المبعوث الشخصي للأمين العام المعني بالصحراء الغربية ومسؤولي الاتحاد الأفريقي التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ودعا وفد بلده الأمين العام إلى ضمان العودة الفورية لمراقبي الاتحاد الأفريقي إلى مقر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في العيون عاصمة الصحراء الغربية.

٤ - والصحراء الغربية تحارب الاحتلال الأجنبي منذ عام ١٩٧٣. فإذا كانت جبهة البوليساريو تناضل الآن سلمياً فإن هذا لا يجب أن يستخدم ذريعةً لتغيير القرار الذي سبق أن اتخذته الشعب الصحراوي. والمجتمع الدولي يجب ألا يتغاضى عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في الصحراء الغربية، أو عن استغلال الموارد الطبيعية للإقليم. وينبغي للجنة أن ترسل بعثة زائرة أخرى إلى الصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن، حتى يتمكن أعضاء اللجنة من تقييم الوضع على الأرض. وأعرب عن تأييد وفد بلده الكامل لجهود الأمم المتحدة لحل النزاع في الصحراء الغربية، وهو أمر حيوي

الوحيد المسؤول عن السلام والأمن العالميين، لم يعترف بمسألة الصحراء بوصفها مسألة إنهاء استعمار، ولكنه عاملها معاملة نزاع إقليمي ينبغي حله سلمياً من خلال المفاوضات.

١٤ - وأضاف قائلاً إن المغرب استثمر أموالاً طائلة في المنطقة وقام ببناء طرق ومطارات ومدارس ومستشفيات لتحسين إمكانية الوصول إلى الصحراء وإيجاد إمكانات للتنمية الاقتصادية والمستدامة. وقد كرس دستور المغرب احترام الخصائص الإقليمية؛ لذلك، كان نموذج التنمية المغربية للصحراء قائماً على منهجية تشاركية وشاملة ضمت جميع أصحاب المصلحة من جميع القطاعات والأجيال. ولا يجب أن يعيق المأزق السياسي ومراوغة الأحزاب الأخرى تنمية الصحراء المغربية. وينبغي السماح لسكان المنطقة بإدارة شؤونهم الخاصة، بما في ذلك من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة للممثلين الصحراويين في المؤسسات المحلية والمجالس الإقليمية ومجلسي البرلمان الوطني. وقد أثبتت الانتخابات التشريعية والإقليمية التي أجريت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ مدى تأييد السكان الصحراويين المطلق لهويتهم المغربية، فضلاً عن احترامهم للعمليات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

١٥ - ومضى قائلاً إن الصحراء هي المسألة الوحيدة التي تناقشها الجمعية العامة رغم أن مجلس الأمن يتصدى بنشاط للمسألة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. والمغرب ملتزم بعزم بالعملية السياسية التي يقودها مجلس الأمن تحت إشراف الأمين العام ومبعوثه الشخصي. وفي قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨)، أعرب المجلس عن دعمه للمقاربة المغربية للتوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم يستند إلى حل وسط. كما كرر تأييده لمبادرة الحكم الذاتي المغربية كنهج جدي وذو مصداقية لإنهاء النزاع الإقليمي، وطلب من الدول المجاورة المساهمة في العملية السياسية.

١٦ - واختتم كلمته قائلاً إن النزاع يجب تسويته بطريقة تحترم سيادة المغرب ووحدة أراضيه ووحدة الوطنية. ويجب أن تشمل العملية جميع أصحاب المصلحة، ولكن يجب أن تُجرى حصرياً تحت رعاية الأمم المتحدة، دون تدخل من المنظمات الدولية أو الإقليمية الأخرى، التي سبق للكثير منها أن استبعدت نفسها بعدما كشفت مدى تحيزها. وأخيراً، يجب تسجيل السكان في مخيمات تندوف للاجئين باستخدام البيانات البيومترية وفقاً للمعايير الدولية التي تعترف بها الأمم المتحدة حتى يمكن التثبت من العدد الحقيقي للاجئين.

والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي من أجل الصحراء الغربية، بمدف التوصل إلى حل دائم يتفق مع قرارات الأمم المتحدة.

٩ - السيدة نونيز ريفاس (المراقبة عن أوروغواي): قالت إن بلدها لا يزال ملتزماً بمحاربة الاستعمار بجميع أشكاله. ولذلك أيدت حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، ودعت إلى إجراء استفتاء، وهو الاستنتاج العادل والمنطقي لمسألة الصحراء الغربية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع.

١٠ - وأردفت قائلة إن أوروغواي تدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية، وهو أمر يتطلب تعاون الطرفين على وجه السرعة. وينبغي استئناف المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو دون تأخير. ولما كانت أوروغواي نصيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فإنها تحث كلا الطرفين على التعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ تدابير تكفل احترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين.

١١ - السيدة نغيما ندونغ (المراقبة عن غابون): قالت إن وفد بلدها يؤيد تماماً جهود المبعوث الشخصي للأمين العام ويرحب بزياراته الأخيرة إلى المنطقة. ويجب على جميع أصحاب المصلحة في نزاع الصحراء الغربية، بما في ذلك الدول المجاورة، المشاركة في العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي يكون مقبولاً لكلا الطرفين. واعتبرت مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحتها المغرب في عام ٢٠٠٧ بمثابة حل وسط مثالي لحل النزاع ووصفت في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بأنها مبادرة جادة ذات مصداقية.

١٢ - وعلى الرغم من أن جهود التنمية المغربية في المنطقة تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، فإن المغرب يجب أن يحسّن الظروف المعيشية للسكان المحليين. ورحب وفد بلدها على وجه الخصوص بالجهود المغربية في مجال حقوق الإنسان، باعتراف مجلس الأمن في قراره ٢٤١٤ (٢٠١٨).

١٣ - السيد هلال (المراقب عن المغرب): تطرق إلى تاريخ النزاع، فقال إن الصحراء ليست قضية إنهاء استعمار، وإنما هي مسألة وحدة التراب الإقليمي، وأنه مما لا يمكن دحضه أن الصحراء أرض مغربية. وبالمثل، فإن مجلس الأمن، الذي كان مصدر القانون الدولي والكيان

للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي لإيجاد حل نهائي للنزاع على أساس التفاوض والحلول التوفيقية.

#### الاستماع للهيئات والأفراد المهمتين

٢٢ - الرئيس: قال إنه وفقا للممارسة المعتادة للجنة، فإنها توجه الدعوة إلى الهيئات والأفراد الذين سمحت لهم بالإدلاء بكلمة إلى المجلس إلى الطاولة ثم تطلب من الجميع الانسحاب بعد الإدلاء ببياناتهم.

٢٣ - السيد عمر (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)): قال إن جبهة البوليساريو هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب الصحراء الغربية. وبعد أن أدرجت على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ١٩٦٣، باتت الصحراء الغربية مثالا واضحا لقضية إنهاء الاستعمار، ولكن إلغاء استعمارها قد انقطع بشكل عنيف بسبب الغزو المغربي والاحتلال العسكري في عام ١٩٧٥، وهو احتلال شجبتة الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٣٤ وفي قرارات كثيرة غيره منذئذ.

٢٤ - ومضى يقول إن المحاولات الصارخة التي يقوم بها المغرب لكسب السيادة على الإقليم عن طريق الاحتلال والضم غير القانوني هي في الحقيقة السبب الجذري للنزاع الطويل. وعلى مدى ٢٧ عاما، عرقل المغرب الاستفتاء الذي أقرته الأمم المتحدة بشأن تقرير المصير، وكذلك المفاوضات التي رعتها الأمم المتحدة بين الطرفين. وقد شاركت البلاد مرارا في سياسات تحاول تغيير الوضع الراهن على الأرض، رغم أن الأمم المتحدة لم تعترف بالسيادة المغربية أو بسلطته القضائية الإدارية على الصحراء الغربية. وتشمل هذه السياسات نقل آلاف المستوطنين المغاربة لتغيير التكوين الديموغرافي للمنطقة، وإجراء انتخابات غير قانونية ونهب الموارد الطبيعية للإقليم. وقد حاول المغرب، السلطة القائمة بالاحتلال، تقويض حق السكان المحليين في تقرير المصير من خلال التلاعب المستمر والتضليل الإعلامي والتخويف ودق طبول الحرب.

٢٥ - وذكر أن الحق في تقرير المصير والاستقلال غير قابل للتفاوض، ولا يخضع لقانون التقادم؛ وهو يتعارض مع السياسات الاستعمارية المستمرة المتمثلة في القمع وأنشطة الاستيطان المكثفة. وينبغي أن تتخذ اللجنة جميع التدابير اللازمة للحفاظ على وحدة أراضي الصحراء الغربية وضمان حق الشعب في تقرير المصير والاستقلال، وقد طلب منها إرسال بعثة زائرة أخرى لتقييم الوضع على الأرض.

١٧ - السيد سوماه (المراقب عن غينيا): قال إن وفد بلده يرحب بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمين العام لإطلاق جولة خامسة من المفاوضات الرسمية بشأن مسألة الصحراء الغربية. كما يؤيد عمل المبعوث الشخصي للأمين العام الذي يهدف إلى إيجاد حل واتفق وسط قائمين على أساس واقعي ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، الذي دعا الأطراف والبلدان المجاورة إلى العمل على التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم للنزاع. وعلاوة على ذلك، فإن الحوار المفتوح سيساعد على استعادة الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

١٨ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يرحب بالإصلاحات المؤسسية والاقتصادية الهامة التي ينفذها المغرب، بما في ذلك تعاون البلد مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتعزيزه للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. كما يرحب بالبرنامج الإنمائي الطموح الذي أطلقه المغرب في عام ٢٠١٥، والذي من شأنه أن يفيد شعب الإقليم. وكان انتخاب العديد من الممثلين من السكان الأصليين من منطقة الصحراء في الانتخابات التشريعية والإقليمية التي جرت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أمرا إيجابيا جاء في أعقاب عملية ديمقراطية حرة وشفافة.

١٩ - وتؤيد غينيا بقوة حل المنازعات من خلال المفاوضات السياسية. كما أنها تؤيد مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب. وتحترم مبادرة الحكم الذاتي المغربية المقدمة إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٧ هذين المبدأين، وبالتالي ينبغي أن تشكل الأساس الوحيد لتسوية النزاع من خلال حل وسط.

٢٠ - السيد دينغ (المراقب عن السنغال): قال إن وفد بلده يؤيد العملية السياسية الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة حصريا، والتي تهدف إلى التوصل إلى حل مقبول من الطرفين عن طريق مفاوضات سلمية وبناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد شدد مجلس الأمن في قراره ٢٤١٤ (٢٠١٨) على ضرورة إحراز تقدم من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء الغربية يستند إلى حل وسط، ودعا جميع الأطراف، بما في ذلك البلدان المجاورة، إلى التعاون والمساهمة في تلك العملية.

٢١ - وأضاف قائلاً إن الحل السلمي للنزاع يعد بفرض لا تقدر بثمن للتعاون والتنمية في جميع أنحاء منطقة الساحل وما وراءها. واعتبر مبادرة الحكم الذاتي المغربية إطارا حسن النية وصفها مجلس الأمن بأنها جادة وذات مصداقية. ويعيد وفد بلده تأكيد دعمه

٣١ - وفي عام ١٩٧٥، كان ما يقرب من ٥٠ في المائة من سكان الداخلة - وادي الذهب يعيشون تحت خط الفقر. أما اليوم فقد تم تحويل المنطقة وصارت مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بها من بين أعلى المعدلات. وطراً تحسن على معدلات محو الأمية، والصحة، والبنية التحتية بشكل كبير في جميع أنحاء المنطقة. وتشمل خطة التنمية التي تبلغ ميزانيتها ٨ بلايين دولار للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١ مشاريع هيكلية، مثل بناء ميناء كبير على المحيط الأطلسي، كما تُبذل محاولات لتشجيع السياحة الإيكولوجية والاحتفاء بالتراث الإقليمي. ولقد تجاوز تأثير مثل هذه المشاريع مجرد إنشاء الطرق والمنازل: فقد تم تصميمها خصيصاً لخلق وظائف ثابتة، وتعزيز القدرة الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وإنشاء مركز تجاري يربط المنطقة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويضاعف إجمالي الناتج المحلي للمنطقة على مدى العقد التالي.

٣٢ - السيد صغير: تحدث بصفته الشخصية، فقال إنه أدان الانتخابات التي نظمها المغرب وذكر أنه لا يوجد ممثلون شرعيون صحراويون غير جبهة البوليساريو. وأضاف قائلاً إن الجمعية العامة كرست حق تقرير المصير والاستقلال للصحراء الغربية منذ إضافتها إلى قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ١٩٦٣. ومنذ احتلاله للإقليم في عام ١٩٧٥، ارتكب المغرب انتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان ضد الشعب الصحراوي، بما في ذلك أعمال التهيب والإخفاء القسري لنشطاء حقوق الإنسان، وتعذيب السجناء السياسيين وسياسات الحكومة القمعية مثل تلك التي شوهدت في عهد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وانتهج المغرب سياسة الأرض المحروقة التي تعتبر شكلاً من أشكال الإبادة الجماعية. وقامت السلطات المغربية بمحاولات لتغيير التكوين السكاني للمنطقة.

٣٣ - ومضى قائلاً إن مراقبي وسائط الإعلام وحقوق الإنسان مُنعوا بانتظام من الوصول إلى الصحراء الغربية، ولهذا السبب فإنهم لم يتمكنوا من تقديم تقارير دقيقة عن الحالة على الأرض. وكانت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية البعثة الوحيدة لحفظ السلام التي أنشئت منذ عام ١٩٧٨ والتي لم يكن لديها عنصر مكرس لحقوق الإنسان؛ لذا يجب وضع آلية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية على وجه السرعة. ويجب على اللجنة أن تتخذ ما يلزم من تدابير لحماية حقوق الإنسان للصحراويين ورفض احتلال المغرب للصحراء الغربية.

٢٦ - وقال إن اللجنة أنشئت للقضاء على الاستعمار، وليس للدفاع عنه. والمغرب دولة استعمارية واللجنة على علم بهذه الحقيقة. ويجب إقناع المغرب بإنهاء احتلاله للصحراء الغربية وضمها بصورة غير شرعية حتى يتمتع شعب الإقليم في نهاية المطاف بالحرية والاستقلال مثل جميع الشعوب الأخرى.

٢٧ - السيد آبا: قال إنه يتكلم بصفته الشخصية كممثل صحراوي منتخب في العيون - الساقية الحمراء في الصحراء الغربية. وأشار إلى أنه انتخب انتخاباً ديمقراطياً في انتخابات عام ٢٠١٥، حيث بلغت نسبة الإقبال على التصويت للناخبين الصحراويين ٧٩ في المائة من نسبة المشاركة الوطنية.

٢٨ - وتضمنت صلاحيات الممثلين الصحراويين المنتخبين ديمقراطياً إدارة الشؤون الداخلية والميزانيات. وشمل نموذج التنمية الجديد الذي تم إطلاقه في المحافظات الجنوبية في عام ٢٠١٥ مشاريع في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والسياحة والتكنولوجيا والبنية التحتية والتعليم وتعزيز الثقافة الحسانية، بالإضافة إلى قطاعات أخرى. وقد تم بالفعل تنفيذ العديد من المشاريع، مما يدل على إحراز تقدم ملموس وإطلاق الإمكانات الاقتصادية في المنطقة. وقد صممت هذه المشاريع لزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، وتشجيع الاستثمار الخاص، وخلق فرص العمل، واستغلال الموارد الطبيعية دون المساس بالاستدامة.

٢٩ - واحتتم كلمته قائلاً إن أحد الأهداف الرئيسية للمجلس المحلي الذي انتُخب عضواً فيه هو مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة من خلال خلق فرص عمل بحيث يستفيد الشعب الصحراوي من موارده الذاتية. والممثلون مثله مكلفون قانونياً وديمقراطياً بالاستماع إلى الشعب وتعزيز رفاهه: ولهذا فإنهم الممثلون الشرعيون للشعب الصحراوي في المنطقة.

٣٠ - السيدة باهية: قالت إنها تتحدث بصفته الشخصية كعضوة منتخبة صحراوية عن منطقة الداخلة - وادي الذهب. وذكرت أنها انتخبت انتخاباً ديمقراطياً من قبل السكان المحليين في الانتخابات المحلية والإقليمية التي جرت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ تحت إشراف ٤٠٠٠ مراقب. ونقلت تلك الانتخابات التاريخية السلطة إلى المستويين المحلي والإقليمي حسب ما نصت عليه الإصلاحات الدستورية المغربية التي أُقرت في عام ٢٠١١. وللمرة الأولى، تمكن الناخبون الصحراويون من انتخاب ممثلين للمجالس المحلية والإقليمية انتخاباً مباشراً، وحققوا بذلك استقلالاً أكبر في إدارة شؤونهم.

٣٨ - السيد فال: تحدث بصفته الشخصية كصحفي فقال إنه لم تجر مناقشة وافية للمنطقة العازلة التي تفصل الصحراء الغربية إلى جزأين وتعتبر أكبر حقل ألغام في العالم، وهي ترسانة حقيقية من الدمار. ومنذ أن أنشئت المنطقة العازلة في نهاية الثمانينات، جرى زرع ٧ ملايين لغم أرضي مضاد للأفراد، مما أسفر عن العديد من الوفيات والإصابات. ويمثل حقل الألغام مصدر خطر داهم على المدنيين الصحراويين. كما أنه يعوق التنمية الاقتصادية والتجارية: والسبب الوحيد لوجوده هو السماح للمغرب باستغلال الموارد الطبيعية الصحراوية وحماية هذا الاستغلال.

٣٩ - واختتم كلمته قائلاً إن الجدار الذي بني في المنطقة العازلة ينتهك القانون الدولي فضلاً عن حقوق الإنسان والحقوق البيئية. ويجب الضغط على المغرب ليحترم القانون الدولي ويهدم الجدار. وعجيب أمر استهانة دولة كفرنسا بحقوق الإنسان لخدمة مصالحها الاقتصادية: يجب على فرنسا كذلك احترام القانون الدولي ووقف دعمها للاحتلال المغربي للصحراء الغربية.

٤٠ - السيدة آيا: تكلمت بصفته الشخصية كصحافية، فقالت إن الحرية غالباً ما تُعتبر أمراً مفروغاً منه أو تستغل كمفهوم. وحرية الصحافة ضرورية للديمقراطية، لكن الثمن كان باهظاً بالنسبة للصحفيين في الصحراء الغربية. فلقد قام المغرب بعمل لا مثيل له بانتهاك الحق في حرية التعبير، من خلال سجن وتعذيب هؤلاء الصحفيين، المغاربة والصحراويين، الذين تجرأوا على كتابة الحقيقة. ويمارس المغرب الرقابة بشكل روتيني عندما يتعلق الأمر بالصحفيين الدوليين الذين يمكنهم الوصول إلى الصحراء الغربية. واعتُقل عشرات الصحفيين أو منعوا من دخول العاصمة الصحراوية لأن المغرب كان خائفاً من محاسبة المجتمع الدولي له على جرائمه. لذا فمن الضروري للغاية حماية المؤلفين والصحفيين وحرية الصحافة في جميع أنحاء العالم.

٤١ - السيدة جيدن: تكلمت بصفته الشخصية، فقالت إن قرارات لا حصر لها أصدرتها الأمم المتحدة بعد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) أكدت المركز القانوني للصحراء الغربية بوصفها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي ينتظر إلغاء استعمارها. والحقيقة التي لا جدال فيها بأن المغرب دولة محتملة تعني أنه ليس له حقوق في الصحراء الغربية. وهناك تقارير موثقة توثيقاً جيداً جمعتها منظمات صحراوية ودولية توضح بالتفصيل الاستغلال الضخم للموارد الصحراوية من جانب المغرب والآثار الضارة لهذا الاستغلال على الشعب الصحراوي الذي يعيش على جانبي الإقليم المقسم.

٣٤ - السيد أركوكو: قال إنه يتحدث باسم الجمعية الصحراوية للولايات المتحدة. أشار إلى أن الصحراء الغربية اعترف بها في عام ١٩٦٣ على أنها إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، وأنها قضية من قضايا إنهاء الاستعمار يتعين معالجتها من خلال عملية تقرير المصير. وجبهة البوليساريو هي الممثل الشرعي لشعب الصحراء الغربية، كما أقرت بذلك الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٣٤ الصادر عام ١٩٧٩.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن المغرب، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال في الصحراء الغربية، قد استخدم ترسانة هائلة من الحيل للحفاظ على الوضع الراهن. وقد حاول في البداية استخدام حجة "الأرض المشاع" لإضفاء الشرعية على احتلاله، لكن لم يعترف أي بلد بضمه غير القانوني للصحراء الغربية. ثم تحول بعد ذلك إلى تفسير دعوة الأمم المتحدة لإجراء استفتاء بأنه استفتاء يؤيد موقفه؛ ويقترح الآن مبادرة للحكم الذاتي تعكس بوضوح سوء نيته في جهوده للإسهام في عملية السلام.

٣٦ - وبسبب الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والتغييرات السكانية الهدامة التي أحدثتها المغرب، لم يشهد الشعب الصحراوي السلام يوماً رغم وقف إطلاق النار. وكان المغرب قد أجرى انتخابات غير قانونية وتباهى باستثماراته الاقتصادية في المنطقة وبالتحسين المزعوم لأوضاع حقوق الإنسان. ولكن القانون الدولي لم يسمح في أي حالات أخرى لدولة قائمة بالاحتلال بإجراء انتخابات في أراضٍ محتلة. وما يصفه المغرب بالممثلين الصحراويين المنتخبين ليسوا أكثر من أشباه ممثلين. علاوة على ذلك، لم يكن من المقبول يوماً استخدام الاستثمار الاقتصادي ذريعة لإضفاء الشرعية على الاحتلال؛ فهذه الحجة تعني أن فرنسا كانت مخولة باستعمار المغرب لأنها طورت البنية التحتية للبلد.

٣٧ - وعدد مظالم الشعب الصحراوي على النحو التالي: المغرب مستمر في احتلال بلده، وفرنسا مستمرة في الدفاع عن المغرب، والمجتمع الدولي مستمر في تجاهل ما هو حقٌّ في سبيل جني منافع اقتصادية، والأمم المتحدة فشلت في تنظيم استفتاء حر وعادل، ووجود البعثة في المنطقة لم يفد سوى المغرب. وقد عاش الشعب الصحراوي في مخيمات للاجئين في ظروف إنسانية مروعة، أو كانوا يعيشون تحت تهديد مستمر بالعنف والقمع في الأرض المحتلة. ومع استمرار الأمم المتحدة في السماح بتصعيد النزاع، سيستمر المغرب في ابتكار حيل جديدة. ولن يندehش إذا ما قال المغرب قريباً بأن الصحراويين يشكلون خطراً على الإنسانية ويجب القضاء عليهم.

٤٢ - وأضافت قائلة إن المغرب ادعى زورا أنه طور الإقليم، دون أن يوضح أن جميع بنيته التحتية وجهوده الإنمائية موجهة بصورة حصرية إلى المستوطنين المغاربة والأفراد العسكريين المتمركزين في الصحراء الغربية. والهدف من استغلال الموارد الطبيعية الصحراوية هو تعزيز الوجود المغربي عن طريق بناء المزيد من البنى التحتية لعدد متزايد من المستوطنين المغاربة. ومن السهل فهم سياسات الاستيطان الاستعمارية والشبيهة بسياسات الفصل العنصري هذه، لأنها سياسات نفذتها جميع القوى الاستعمارية في أفريقيا. وبإشراك جهات فاعلة دولية أخرى في أنشطته الاقتصادية غير القانونية، التي يقوم بها في انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارا الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧) و ١٠٣/٧١، يحاول المغرب إضفاء الشرعية على احتلاله غير المشروع للصحراء الغربية. ويجب التنديد بنهب البلد للموارد الطبيعية الصحراوية لأنه يضر بمصالح الشعب الصحراوي، كما أنه يمثل عقبة رئيسية تعترض أعمال حقه في تقرير المصير والاستقلال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٤٥.